International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (2), No. (12) December 2023 الإصدار (2)، العدد (12)

المستثنيات عن القارئ أبي عمرو البصري من إبدال الهمز الساكن: روايةٌ أم اختيار؟

أحمد بن حمود بن حميّد الرويثي

أستاذ بقسم القراءات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، المملكة العربية السعودية

ahmedrwaythi@gmail.com

ملخص البحث

يتناول البحث موضوع إبدال أبي عمرو البصري للهمز الساكن وما يُستثنى منه من خلال الأسئلة الآتية:

- من الشيخ الذي روى عنه أبو عمرو إبدال الهمز الساكن؟
- وما هي المواضع المستثناة من إبدال الهمز الساكن؟ وكم عددها؟ وما علل استثنائها؟
- هل استثناء هذه المواضع مرويٌ عن أبي عمرو نفسه، أو اختيار مِن ابن مجاهد؟

وقد توصَّل البحث إلى النتائج الآتية:

- روى أبو عمرو عن شيخه أبي جعفر يزيد بن القعقاع إبدال الهمز الساكن، وروى عن غيره من الشيوخ تحقيق الهمز الساكن.
- بلغ عدد المواضع المتفق على استثنائها خمسَ عشرةَ كلمةً في خمسةٍ وثلاثين موضعاً.
- عددُ المعاني والعلل التي من أجلها استُثنيت هذه المواضع خمسةٌ، تفصيلُها في البحث.
- استثناء هذه المواضع جميعها مرويٌّ عن أبي عمرو نفسه، ومعنى اختيار ابن مجاهد لهذه المستثنيات: اختياره لرواية الاستثناء والتقييد عن أبي عمرو، وعدم اختياره رواية الإطلاق بدون استثناء، وهي رواية أخرى عن أبي عمرو.

الكلمات المفتاحية: أبو عمرو البصري، ابن مجاهد، الإبدال، الهمز الساكن، المستثنيات.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

IJSR

Vol. (2), No. (12) December 2023 الإصدار (2)، العدد (12)

The Attribution of Silent Hamza Replacement to Reciter Abu Amr Al-Basri: Narration or Choice?

Ahmed Humud H Al-Ruwaithy

Professor, Department of Recitations, Islamic University of Medina, Kingdom of Saudi Arabia

ahmedrwaythi@gmail.com

Abstract

The study focused on Abu Amr Al-Basri's substitution of the silent hamza (hamza saakin) and explored the following inquiries:

- Who was the source of Abu Amr's account regarding the substitution of the silent hamza?
- What locations are exempted from the silent hamza substitution? How many are there, and what justifies their exemption?
- Did Abu Amr himself narrate the exceptions for these locations ,or was it a decision made by Ibn Mujahid?

The investigation revealed the following findings:

- Abu Amr received the account of the silent hamza substitution from his mentor, Abu Jaafar Yazid bin Al-Qaqa. Additionally ,he acquired similar information from other mentors regarding the clarification of the silent hamza (Tahqeeq Al-Hamza Al-Saakin).
- The consensus on the exemption applied to fifteen words in thirty five locations.
- There are five meanings and reasons justifying the exemption of these locations, elaborated in the study.
- All these exempted locations were narrated directly from Abu Amr Ibn Mujahid's selection of these exceptions implies his preference for the specifically delimited narration from Abu Amr, as opposed to an unrestricted narration without exceptions, which also exists in Abu Amr's accounts.

Keywords: Abu Amr Al-Basri, Ibn Mujahid, Substitution, Silent Hamza, Exemptions.

المقدمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد؛ فإن قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري إحدى القراءات السبع المشهورة التي أوردها ابن مجاهد في كتابه السبعة، وتبعه المؤلفون في القراءات السبع أو أكثر من ذلك.

ومما قرأ وأقرأ به أبو عمرو البصري إبدال الهمز الساكن، وكذا تحقيقه أيضاً. وإذا أبدل الهمز الساكن فإنه يبدل كل همزة ساكنة إلا ما استثني من هذا الباب، وهي مواضع منصوصٌ عليها في كتب الأئمة.

ولكن لما وقع في بعض كتب القراءات اختلافٌ في مسألة: "من الذي استثنى هذه المستثنيات"؛ أردتُ أن أبحث هذه المسألة في بحث مستقل للوقوف على حقيقة الأمر، واخترتُ أن يكون عنوانه: "المستثنيات عن القارئ أبي عمرو البصري من إبدال الهمز الساكن، روايةٌ أم اختيار؟"

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في تعيين الذي استثنى هذه المستثنيات من باب إبدال الهمز الساكن؛ هل هو أبو عمرو بن العلاء البصري نفسه كما وُجد في بعض الكتب، أو هو ابن مجاهد كما وُجد في كتب أخرى.

أهمية الموضوع

1- يتعلق بإحدى القراءات السبع المتواترة.
2- يعين على ضبط هذا الباب، بمعرفة قاعدة أبي عمرو وما يُستثنى من تلك القاعدة.
3- أشار الشاطبي إلى هذه المسألة بقوله في حرز الأماني: "... كُلُّهُ تخيَّره أهلُ الأداء معلَّلا".

أسباب اختيار الموضوع

1- ما تقدم في أهمية الموضوع.
2- تأصيل وتفصيل هذه المستثنيات وعللها ومعرفة من استثناها.
3- عدم وقوفي على بحث أُفرد في هذه المسألة.
4- التوصية بالاهتمام بهذا النوع من البحوث، أي بحوث المستثنيات وعللها[1].

(1) ينظر: الشريف: غدير بنت محمد بن سليم، استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبية جمعاً وتوجيهاً. مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، (2020م)، مجلد 15، عدد 30، ص 10- 66.

أهداف البحث

1- إثبات تلقي أبي عمرو البصري إبدال الهمز الساكن بالأثر.
2- ذكر المستثنيات من إبدال الهمز الساكن إجمالاً وتفصيلاً.
3- علل استثناء هذه المواضع.
4- جمع أقوال العلماء في معرفة الذي استثنى هذه المواضع، والموازنة بينها.

أسئلة البحث

1- من الشيخ الذي روى عنه أبو عمرو إبدال الهمز الساكن؟
2- ما هي المواضع المستثناة من إبدال الهمز الساكن؟ وكم عددها؟
3- ما علل استثناء هذه المواضع؟
4- هل استثناء هذه المواضع مرويٌ عن أبي عمرو، أو اختيار من أهل الأداء من بعده؟

الدراسات السابقة

لم أقف على بحث مستقل تناول هذه المسألة.

ما أتوقع أن يضيفه البحث: التعمق في بحث مسألة من استثنى هذه المواضع، هل هو أبو عمرو نفسه؟ أو ابن مجاهد؟

حدود البحث

يختص البحث بإبدال الهمز الساكن في قراءة أبي عمرو في الروايات والطرق المتواترة عنه، ولا يتناول الروايات والطرق الشاذة عنه.

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة وفهرس للمصادر والمراجع، على النحو الآتي:

- المقدمة، وفيها: مشكلة البحث، أهمية الموضوع، أسباب اختيار الموضوع، أهداف البحث، أسئلة البحث، الدراسات السابقة، حدود البحث، خطة البحث، منهج البحث.
- التمهيد: في التعريف بأبي عمرو البصري ومنزلة قراءته.
- الفصل الأول: إبدال أبي عمرو للهمز الساكن.
  - المبحث الأول: مذهب أبي عمرو في إبدال الهمز الساكن.

- المبحث الثاني: اعتماد أبي عمرو على شيوخه في إبدال الهمز وتحقيقه.
- المبحث الثالث: هل يختص إبدال الهمز الساكن برواية السوسي عن أبي عمرو؟

– الفصل الثاني: المستثنيات من إبدال الهمز الساكن لأبي عمرو.

- المبحث الأول: ذكر المستثنيات إجمالاً مع عللها.
- المبحث الثاني: ذكر المستثنيات تفصيلاً وسرداً.
- المبحث الثالث: هل استثناء هذه المواضع روايةٌ أو اختيار؟

الخاتمة.

فهرس المصادر والمراجع.

منهج البحث

1- اتبعتُ المنهج الاستقرائي في جمع مواضع الاستثناءات وأقوال الأئمة فيها.
2- سلكتُ الإجراءات الآتية في النقل: في الآيات القرآنية بالإحالة بعدها إلى اسم السورة ورقم الآية في متن البحث لئلا أثقل حواشي البحث، وفي النقول عن العلماء فإني أضعها بين علامتي تنصيص، مع الإحالة في آخر النص المنقول إلى المرجع في الحاشية.
3- عند الإحالة إلى منظومات القراءات كالشاطبية وطيبة النشر أكتفي بذكر رقم البيت بدلاً من رقم الصفحة.
4- عدم الترجمة للأعلام.

التمهيد: في التعريف بالإمام أبي عمرو البصري وقراءته

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام أبي عمرو البصري

اسمه ونسبه وكنيته: هو أبو عمرو بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحصين التميميُّ المازنيُّ البصريُّ، أحد القراء السبعة المشهورين، اختُلف في اسمه على أكثر من عِشرين قولًا، أرجحُها أن اسمه زَبَّان[1]، وروى ابنُ مجاهدٍ بسنده عن الأصمعيِّ أنَّه سأل أبا عمرو عن اسمه؟ فقال له: زبَّان[2].

(1) ينظر: الذهبيُّ، معرفة القراء (ص:58)، وابن الجزري، غاية النهاية (288/1).
(2) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات (ص:80).

مولده ووفاته: وُلد بمكة المكرمة سنة 70هـ، وتوفي سنة 154هـ، وبهذا يعلم أنه عاش أربعاً وثمانين سنة، ويشهد لذلك أنه قال لولده حين حضرته الوفاة – وقد رآه باكيًا - "ما يبكيك وقد أتت عليَّ أربعٌ وثمانون سنةً"[1].

شيوخه: كان أبو عمرو البصري واسع الرواية كثير الرحلة في طلب العلم، ليس في القراء السبعة من هو أكثر منه شيوخاً وأوسع رواية[2]، أخذ عن عدد من الشيوخ في مكة والمدينة والبصرة والكوفة.

فمن شيوخه في مكة: مجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة بن خالد، وعطاء بن أبي رباح، وعبد الله بن كثير، وابن محيصن، وحميد بن قيس الأعرج.

ومن شيوخه في المدينة: أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ويزيد بن رومان، وشيبة بن نِصاح.

ومن شيوخه في البصرة: الحسن البصري، ونصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي.

ومن شيوخه في الكوفة: عاصم بن أبي النجود.

ويلاحظ أن من ضمن شيوخه ثلاثة من القراء العشرة، وهم أبو جعفر وابن كثير وعاصم.

تلاميذه: من أشهر تلاميذه الذين رووا عنه القراءات: العباس بن الفضل الأنصاري، ويحيى بن المبارك اليزيدي، وشجاع البلخي، وعبدالوارث بن سعيد العنبري، وأبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري، وعبدالملك بن قريب الأصمعي، وغيرهم[3].

والروايات المتواترة عن أبي عمرو في الشاطبية والطيبة تنتهي إلى روايتي الدوري والسوسي عن اليزيدي عنه.

مكانته العلمية وثناء العلماء عليه: نال أبو عمرو البصري المنزلة الرفيعة عند أهل عصره، فكان إمامَ الناسِ في القراءات، وأحدَ القراء السبعةِ المشهورين، وأحد نحاة البصرة الكبار، وأحد أئمة اللغة المشهورين في الأقطار، حتى أضحى هذا الإمام موضعَ تقدير وتبجيل لدى أصحابه ومعاصريه وتلاميذه، ونال منهم شهادات المدح الصادق والثناء العاطر، وإليك بعض أقوالهم:

- قال عنه أبو عبيدة: "كان أبو عمرو أعلمَ الناسِ بالأدب والعربية والقرآن والشعر"[1].

(1) ينظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق (119/67)، وابن خلكان، وفيات الأعيان (469/3).
(2) ينظر: الذهبيُّ، معرفة القراء (ص:58)، وابن الجزري، غاية النهاية (289/1).
(3) ينظر: الذهبيُّ، معرفة القراء (ص:59)، وابن الجزري، غاية النهاية (288/1).

- وقال يونس بن حبيب: "لو كان أحدٌ ينبغي أن يؤخذ بقوله كلِّه في شيءٍ كان ينبغي أن يُؤخذ بقول أبي عمرو بن العلاء كلِّه في العربية، ولكن ليس من أحدٍ إلا وأنت آخِذٌ من قولِه وتارك"[2].
- وقال الأصمعي: "كان أبو عمرو بن العلاء يُحسن علوماً إذا أحسن إنسانٌ فَنًّا منها قال: مَن مِثلِي! ولا يعتد أبو عمرو بذلك، وما سمعته يتمدح قط"[3].
- وقال الأزهري: "كان من أعلم الناس بألفاظ العرب ونوادر كلامهم، وفصيح أشعارهم وسائر أمثالهم"[4].

المبحث الثاني: التعريف بقراءة الإمام أبي عمرو البصري

قراءة الإمام أبي عمرو البصري إحدى القراءات المتواترة، التي كتب الله لها القبول والانتشار، وهي قراءة مختارة مما قرأ به على شيوخه المذكورين إلا أن أكثر اختياره مأخوذ من قراءة شيوخه أهل الحجاز، قال ابن مجاهد: "كان أبو عمرو مُقَدَّمًا في عصره، عالماً بالقراءة ووجوهها، متمسِّكاً بالآثار لا يكاد يخالِف في اختيارِه ما جاء عن الأئمة قبله، قرأ على أهل الحجاز وسلك في القراءة طريقَهم"[5].

وقد أثنى الأئمة على قراءته وأشادوا بها، وتنبأ الإمام شعبة بن الحجاج باشتهارها وتلقي الناس لها قبل وقوع ذلك فقال لبعض أصحابه: "انظر ما يَقرأ به أبو عمرو مما يختاره لنفسه فاكتبه، فإنه سيصير للناس إسناداً " قال ابن الجزري: "وقد صح ما قاله شعبة -رحمه الله-، فالقراءة التي عليها الناسُ اليوم بالشام والحجاز واليمن ومصر هي قراءة أبي عمرو، فلا تكاد تجد أحدًا يُلقِّن القرآنَ إلا على حرفه خاصَّةً في الفرش، وقد يخطئون في الأصول، وأنا أَعُدُّ ذلك من كرامات شعبة"[6].

ومن أبرز سِمات قراءة أبي عمرو: التخفيف، قال ابن مجاهد: " كان أبو عمرو حسنَ الاختيار سهلَ القراءة غير متكلف، يؤثر التخفيف ما وجد إليه السبيل"[7].

وقال أيضاً: «كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها، والدليل على إيثاره التخفيف أنه كان يدغم من الحروف

(1) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان (466/3)، والذهبي، معرفة القراء (ص:60)، وابن حجر، تهذيب التهذيب (179/12).
(2) ينظر: أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء (ص:32)، وياقوت الحموي، معجم الأدباء (1321/3).
(3) ينظر: الزجاجي، مجالس العلماء (ص:184).
(4) الأزهري، تهذيب اللغة (9/1).
(5) ابن مجاهد، السبعة (ص:81).
(6) ابن الجزري، غاية النهاية (292/1).
(7) ابن مجاهد: السبعة (ص:84).

ما لا يكاد يدغمه غيره، ويُلِيِّنُ الساكن من الهمز، ولا يهمز همزتين، وغير ذلك»[1].

وقال السمين الحلبي: "وجميع رواية أبي عمرو دائرة على التخفيف، ولذلك يُدغم المثلَين والمتقاربَين، ويُسهِّل الهمزةَ، ويُسكِّن نحو (ينصركم) و(يأمركم) على تفصيل معروفٍ عند القراء"[2].

ومن تسهيل الهمز وتخفيفه: إبدال الهمز الساكن، الذي هو موضوع هذا البحث.

واختيارات أبي عمرو في القراءات وتوجيهاته كثيرة، كُتب فيها بحوث ورسائل علمية، فليرجع إليها من يريد التوسع في ذلك، من تلك البحوث:

- توجيه أبي عمرو البصري للقراءات المتواترة جمعاً ودراسة، للدكتور محمد يحيى ولد الشيخ جار الله، بحث منشور في مجلة البحوث والدراسات القرآنية الصادرةِ عن مجمَّع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف بالمدينة المنورة (العدد: 12 – السنة السابعة والثامنة)
- أبو عمرو بن العلاء وتوجيهه للقراءات، للدكتور حسن سالم عوض هبشان، بحث منشور في مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة (العدد: 166، السنة: 47، 1435هـ)
- توجيهات الإمام أبي عمرو البصري للقراءات جمعاً ودراسة، للدكتور أبكر أحمد إبراهيم، رسالة دكتوراه، بقسم القراءات بالجامعة الإسلامية، 1443هـ.

الفصل الأول: إبدال أبي عمرو للهمز الساكن

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مذهب أبي عمرو في إبدال الهمز الساكن

كان أبو عمرو إذا أخذ بالتخفيف في القراءة أبدل الهمز الساكن حرف مدٍّ من جنس حركة ما قبله، فيبدل الهمزة الساكنة في نحو (كأْس) ألفاً فيقول: (كاس)، ويبدل الهمزة الساكنة في نحو (يؤمنون) واواً فيقول (يومنون)، ويبدل الهمزة الساكنة في نحو (بئْر) ياءً فيقول (بِير).

وهذا الإبدال للهمز الساكن نوعٌ من أنواع تسهيل الهمز وتخفيفه، لم يكن يلتزمه أبو عمرو في كل أحوال قراءته، فقد صح عنه تحقيق الهمز أيضاً، ولكنه في بعض الأحوال يأخذ بإبدال الهمز الساكن، كما إذا كان في الصلاة، أو أدرج في القراءة أي إذا حَدَر وأسرعَ في القراءة، قال ابن مجاهد: "وأما أبو عمرو فكان إذا أدرج القراءة أو قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة مثل: (يومنون) و(يومن) و(ياخذون)، وما أشبه

(1) ابن مجاهد: السبعة (ص:157).
(2) السمين الحلبي، الدر المصون (364/1).

ذلك، وقال أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو إنه كان إذا قرأ في الصلاة لم يهمز كل همزة ساكنة"[1].

وذكر ذلك الداني في التيسير وزاد حالة ثالثةً يبدل معها أبو عمرو الهمز الساكن، وهي حالة الإدغام، حيث قال الداني: "اعلم أن أبا عمرو كان إذا قرأ في الصلاة أو أدرج في قراءته أو قرأ بالإدغام لم يهمز كل همزة ساكنة؛ سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً"[2].

وخصَّ أبو عمرو الهمزة الساكنة بالتخفيف دون المتحركة؛ لأن الهمز الساكنة أثقل من المتحركة؛ فإن الهمزة المتحركة تُعِينُها حركتُها وتُعِين المتكلمَ بها على خروجها، بخلاف الساكنة فإنها لا تخرج إلا مع حبس النفَس[3].

على أن أبا عمرو خفَّفَ بعض الهمزات المتحركة عند اجتماعها مع أخرى كالهمزتين من كلمتين والهمزتين من كلمة، ولكن الغالب على قراءته تحقيق الهمزات المتحركة.

وإبدال الهمز الساكن هو الذي لأبي عمرو من رواية السوسي وجهاً واحداً من الشاطبية، وتحقيقه من رواية الدوري وجهاً واحداً كذلك من الشاطبية[4].

المبحث الثاني: اعتماد أبي عمرو على شيوخه في إبدال الهمز وتحقيقه

لم يختر أبو عمرو شيئاً من قراءته بمجرد الرأي والاستحسان فقط، بل لا بد أن يكون مما قرأ به أو سمعه من شيوخه، يدل على ذلك قوله حين سأله تلميذه أبو زيد الأنصاري: «أكلّ ما أخذته وقرأت به سمعته؟ قال: لو لم أسمعه لم أقرأ به، لأن القراءة سُنَّة»، وكان أبو عمرو يقول أيضاً: «لولا أنه ليس لي أن أقرأ إلا بما قرئ به لقرأت حرف كذا وكذا، وحرف كذا وكذا»[5].

وإذا تأمَّلنا في قراءات شيوخ أبي عمرو البصري؛ نجد شيخه أبا جعفر يزيد بن القعقاع أوسعهم إبدالاً للهمز الساكن؛ فإنه أبدل جميع الهمزات الساكنة، واستثنى من ذلك كلمتين: (أنبِئْهم) و(نبِّئهم) [6]، وقد استثناها أبو عمرو في جملة ما استثنى من المواضع كما سيأتي.

---

(1) ابن مجاهد، السبعة (ص:133).

(2) الداني، التيسير (ص 36).

(3) ابن زنجلة، حجة القراءات (ص:85).

(4) الشاطبي، متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني (بيت 216).

(5) الحَمَد: غانم بن قدوري، محاضرات في علوم القرآن (ص 136).

(6) ينظر: ابن الجزري، النشر (390/1).

وبهذا يمكن أن يُستنبط أنَّ أبا عمرو البصري اعتمد على شيخه أبي جعفر في إبدال الهمز الساكن، وفي استثناء هاتين الكلمتين أيضاً، واعتمد في باقي المستثنيات على بقية شيوخه الذين يقرؤون بتحقيق الهمز الساكن كابن كثير وعاصم وغيرهما.

فهو في حالتي الإبدال والتحقيق لم يخرج عما قرأه أو رواه أو سمعه عن شيوخه.

قال الداني: «ولتخصيص أكثر العرب الهمزة الساكنة بالترك، خصّها أبو عمرو بالتسهيل دون المتحركة، هذا مع اقتدائه في ذلك بأئمته الذين قرأ عليهم من أهل الحجاز وغيرهم»[1].

المبحث الثالث: هل يختص إبدال الهمز الساكن برواية السوسي عن أبي عمرو؟

صرَّح الشاطبي بإبدال الهمز للسوسي، فقال: "ويُبْدَلُ للسوسيِّ كلُّ مُسَكَّنٍ من الهمز مَدّاً ..." [2]. ومفهومه أن الدوري عن أبي عمرو لا يُبدل الهمز الساكن، وهو كذلك، لكن من الشاطبية.

قال السخاوي: «أما قوله: "ويبدل للسوسي" فلأن القراءة به وقعت من طريقه لا من طريق الدوري، وعن السوسي اشتهر ذلك اشتهاراً عظيماً دون غيره»، قال أبو شامة: «وممن نسبه إلى السوسي من المصنفين: ابن شريح وابن الفحام وغيرهما»[3].

والذي يقتصر على الشاطبية يظن أن الإبدال خاصٌّ بالسوسي فقط عن أبي عمرو، لكن الذي يطَّلع على النشر وطيبة النشر يجد الإبدال لكلا الراويين عن أبي عمرو بخلافٍ عنهما، فكما اختُلِفَ عن أبي عمرو في الإدغام وعدمه، كذلك اختُلِفَ عنه في إبدال الهمز وعدمه، والإدغام الكبير لأبي عمرو لا يأتي إلا على الإبدال، ولا عكس، أي لا يقال: إن الإبدال لا يأتي إلا على الإدغام، لأن الإبدال يأتي على الإدغام والإظهار، فالأوجه ثلاثة عند اجتماع موضع الإدغام مع موضع الهمز كما أوضحها وبيَّنها ابن الجزري في النشر فقال: «وكل من ذكر الإدغام ورواه لا بد أن يذكر معه إبدال الهمز الساكن، كما ذكر من لم يذكر الإدغام إبداله مع الإظهار، فثبت حينئذ عن أبي عمرو مع الإدغام وعدمه ثلاث طرق:

- الأولى: الإظهار مع الإبدال.
- الثانية: الإدغام مع الإبدال.
- الثالثة: الإظهار مع الهمز»[4]

(1) الداني، جامع البيان في القراءات السبع (2/ 570).
(2) الشاطبي، متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني (بيت 216).
(3) أبو شامة، إبراز المعاني من حرز الأماني (ص 149).
(4) ابن الجزري: النشر (276/1).

ثم قال: «وبقيت طريق رابعة، وهي الإدغام مع الهمز ممنوع منها عند أئمة القراءة، لم يجزها أحد من المحققين»[1]

وقال في طيبة النشر: «وكُلَّ همزٍ ساكنٍ أبدِلْ حِذَا خُلْفٍ ... »[2] فأمر بإبدال الهمزتين عن أبي عمرو بتمامه أي من الروايتين عنه: رواية الدوري ورواية السوسي بخلافٍ عنهما، أي أن لكل واحدٍ منهما: إبدال الهمز والتحقيق أيضاً[3].

وبهذا يتبين أن إبدال الهمز لأبي عمرو لا يختص برواية السوسي عن اليزيدي عنه، بل يأتي للدوري أيضاً كما في طيبة النشر، ويأتي من الروايات الأخرى عن أبي عمرو أيضاً، ولكنها اليوم منقطعة الإسناد فلا يُقرأ له إلا بما في الشاطبية وطيبة النشر.

الفصل الثاني: المستثنيات من إبدال الهمز الساكن لأبي عمرو

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ذكر المستثنيات إجمالاً مع عللها

عرفنا فيما سبق أن لأبي عمرو مذهبين في الهمز الساكن: الإبدال والتحقيق.

بقي أن نعرف أنه إذا أخذ بمذهب الإبدال للهمز الساكن؛ لم يُبدل جميع الهمزات السواكن، بل استثنى بعض المواضع فحقق الهمز فيها، وهذه المواضع أذكرها في هذا المبحث إجمالاً ليكون ذلك أدعى إلى ضبطها وضبط عللها التي استُثنيَت من أجلها، ثم بعد تقرير هذه المعاني أذكرها تفصيلاً في المبحث الثاني.

فهذه المواضع التي استثناها أبو عمرو من إبدال الهمز الساكن، جمعها ابن الجزري في أقل من بيتين في منظومته طيبة النشر فقال: «وكُلَّ همزٍ ساكنٍ أبْدِلْ حِذا * خُلْفٍ سوى ذي الجزمِ والأمرِ كذا* مؤصدةٌ تؤوي ورئيا... »[4].

وقد أوضح ذلك في كتابه النشر فقال ما ملخصه:

(1) ابن الجزري: النشر (277/1).
(2) ابن الجزري: طيبة النشر في القراءات العشر (البيت رقم 203).
(3) ينظر: النويري: شرح طيبة النشر (488/1).
(4) ابن الجزري: طيبة النشر (البيتان 203، 204).

«واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمن روى البدل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعا تنحصر في خمس معان:

الأول: الجزم ويأتي في ستة ألفاظ [في 19 موضعاً].

الثاني: الأمر، وهو البناء له، ويأتي في ستة ألفاظ أيضاً [في 11 موضعاً].

الثالث: الثِقَل، وهو كلمة واحدة (تؤوي)، أتت في موضعين، لإن إبدالها يؤدي إلى اجتماع واوين وهو ثقيل.

الرابع: الاشتباه، وهو موضع واحد (ورئياً) في مريم؛ لإن إبداله يشتبه بِرِيِّ الشارب.

الخامس: الخروج من لغة إلى أخرى، وهو كلمة واحدة في موضعين (مؤصدة)؛ لأنه بالهمز من آصدت، ولو أُبدل لخرج إلى لغة أوصدتُ» [(1)].

فمجموع المستثنيات له في جميع القرآن: خمسة وثلاثون. وبعض المؤلفين يقولون: ثلاثة وثلاثون[(2)]؛ وكلاهما صحيح؛ لأن القائلين بثلاثة وثلاثين يقصدون حال الوصل؛ فيخرجون موضعي (من يشإِ الله) [الأنعام:39] (فإن يشإِ الله) [الشورى:24]؛ لأن الهمزة فيهما حالَ الوصلِ متحركةٌ بالكسر لالتقاء الساكنين فلم يعُدُّوها ضمن الهمزات الساكنة. والقائلون بخمسة وثلاثين يقصدون في حال الوقف أيضاً فعَدُّوها ضمن الهمزات الساكنة ونصوا على استثنائها.

واستثناؤها لخمسة معانٍ: الجزم، والأمر، والثقل، والاشتباه، والخروج من لغةٍ إلى أخرى.

وأضاف بعضهم كلمة (بارئكم) في الموضعين، وذلك في وجه تسكين الهمزة، فجعل جملة المستثنيات سبعة وثلاثين، ولم يذكرها الأكثرون؛ لأن تسكين الهمزة عارضٌ لأجل التخفيف، وقُرئ لأبي عمرو أيضاً باختلاس كسرة الهمزة وبإتمامها أيضاً.

قال السمين الحلبي: ((فهذه سبعة وثلاثون حرفاً، وبعض الناس لم يذكر إلا خمسة وثلاثين، وكذا قال أبو شامة، وكأنهم تركوا (بارئكم) في موضعه لوقوع الخلاف فيه، بخلاف ما تقدم فإنه في هذه الطريقة مستثنى للسوسي بلا خلاف)) [(3)]

(1) ينظر: ابن الجزري: النشر (392/1، 393) بتصرفٍ واختصار.

(2) ينظر على سبيل المثال: المالكي: الحسن بن محمد بن إبراهيم، الروضة (215/1)، ابن سِوار: أحمد بن علي البغدادي، المستنير (478/1).

(3) السمين الحلبي، العقد النضيد (865/2).

المبحث الثاني: ذكر المستثنيات تفصيلاً وسرداً.

تقدم أن ابن الجزري اختصر المستثنيات من إبدال الهمز في بيت ونصف بينما ذكرها الشاطبي في خمسة أبيات، فاكتفى ابن الجزري بكلمتي (الجزم والأمر) عن ذكر ألفاظ الجزم والبناء التي وقعت في ثلاثين موضعاً!، وهذا من شدة إيجاز نظم طيبة النشر، الذي قال النويري في وصفه: «مائلاً عن غاية الإطناب إلى نهاية الإيجاز، لائحاً عليه مخايل السحر ودلائل الإعجاز، بحيث إنه من شدة الإيجاز كاد يُعَدُّ من الألغاز»[1]

هكذا اختصر ابن الجزري الكلام في المستثنيات في الطيّبة، بينما بسطها الشاطبي في الشاطبية فقال[2]:

وَيُبْدَلُ لِلسُّوسِيِّ كُلُّ مُسَكَّنٍ مِنَ الْهَمْزِ مَدًّا غَيْرَ مَجْزُومِ اهْمِلَا
تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرُ يَشَأ وَمَعْ يُهَيِّئْ وَنَنْسَأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلَا
وَهَيِّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِئْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلاَثًا فَحَصِّلَا
وتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ وَرِئْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الامْتِلَا
وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ، كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلَا

وتفصيل هذه المواضع المستثناة على النحو الآتي:

الأول: ما استُثني لأجل الجزم، وهي ست كلمات في تسعة عشر موضعاً جمعها الشاطبي في قوله:

تَسُؤْ وَنَشَأْ سِتٌّ وَعَشْرُ يَشَأ وَمَعْ يُهَيِّئْ وَنَنْسَأْهَا يُنَبَّأْ تَكَمَّلَا

قال أبو شامة: «وقوله: "ستٌّ" صفةُ (تسؤ ونشأ)" أو خبر مبتدأ محذوف، أي كلتاهما ستُ كلماتٍ أي كلُّ لفظةٍ منهما في ثلاثة مواضع، ... (وعشرُ) في النظم مضافٌ إلى (يشأ) أي وعشرُ هذا اللفظ، ولو نوَّنَ لاستقام النظم ولكن كان يوهم عوده إلى ما قبله فيكون "تسؤ ونشأ" بالنون ست عشر أي (تسؤ) ست، و(نشأ) عشر، فلهذا الخوف من الإيهام عدل إلى الإضافة»[3]

فكملة (تسؤ): وردت في ثلاثة مواضع: (إِن تَمْسَسْكُمْ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ) [آل عمران:120]، (إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ) [المائدة:101]، (إِن تُصِبْكَ حَسَنَةٌ تَسُؤْهُمْ) [التوبة:50].

(1) النويري: شرح طيبة النشر (29/1).
(2) الشاطبي: متن الشاطبية المسمى حرز الأماني (الأبيات: 216 إلى 220).
(3) أبو شامة: إبراز المعاني (ص 149).

وكلمة (نشأ) بالنون: وردت في ثلاثة مواضع: (إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم) [الشعراء:4]،(إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ) [سبأ:9]، (وَإِن نَّشَأْ نُغْرِقْهُمْ) [يس:43].

وكلمة (يشأ) بالياء: وردت في عشرة مواضع: (إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) [النساء:133]، (إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) [الأنعام:133]، (إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) [إبراهيم:19]، (إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ) [فاطر:16]، (مَن يَشَإِ اللّهُ يُضْلِلْهُ) [الأنعام:39]، (وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ) [الأنعام:39]، (إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ) [الإسراء:54]، (أَوْ إِن يَشَأْ يُعَذِّبْكُمْ) [الإسراء:54]، (فَإِن يَشَإِ اللَّهُ يَخْتِمْ) [الشورى:24]، (إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ) [الشورى:33].

وكلمة (يُهَيِّئْ) في موضع واحد: (ويُهَيِّئْ لَكُم) [الكهف:16].

وكلمة (ننسأ) في موضع واحد: (أَوْ نَنسَأْهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا) [البقرة:106].

وكلمة (يُنَبَّأْ) في موضع واحد: (أَمْ لَمْ يُنَبَّأْ) [النجم:36].

فالهمزة في جميع هذه المواضع ساكنة للجزم، فاستثناها أبو عمرو من إبدال الهمز الساكن فحققها لعلة الجزم، قيل: لعروض السكون في الجزم، والأصل الحركة، ولئلا يجمعَ على الهمز أمرين إسكاناً ثم إبدالًا، وقيل: حافظ على الهمز كراهة لصورة ثبوت حرف المد في موضع الجزم، وقيل: حافظ على ما سكونه علامة الإعراب فلم يغيره[1].

ونقل ابن القرَّاب عن ابن مجاهد أنه قال: ((إنّما حَقّقَ أبو عمرو الهمزَ الّذي يَدُلّ على جزمِ الفعل؛ لئلا يلتبس بذوات الواوِ والياء مِمَّا لا أصل لَهُ في الهمز)) [2].

وذكر ابن مِهْران أنه قرأ بتحقيق الهمز الساكن في جميع الروايات عن أبي عمرو إلا في رواية أوقية عن اليزيدي فلم يستثنِ بعض هذه المواضع وإن كانت سكونها للجزم، قال ابن مهران: «كذلك قرأنا في جميع الروايات عنه، أعني بالهمز في هذه الحروف إلا في رواية أوقية عن اليزيدي فإنا قرأنا {تَسُؤْهُمْ} و {تَسُؤْكُمْ} و {اقْرَأْ} و {إِنْ نَشَأْ} و {وَمَنْ يَشَأْ} بترك الهمز فيها وإن كان سكونها علامة للجزم»[3].

ومما يستفاد من هذا النص أطلاق الجزم على (اقرأْ) مع أن سكونها للبناء، وهذا على طريقة بعض النحويين الذين يُطلقون على الأمر الجزم، ويجعلونه كالمضارع.

(1) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني (ص 150).

(2) ابن القرَّاب: إسماعيل بن إبراهيم السرَخْسي، الشافي في علل القراءات، تحقيق: إبراهيم بن محمد السلطان، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية 1435هـ، 1436هـ. (ص335).

(3) ابن مهران: أحمد بن الحسين الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر (ص 107).

وعلة عدم استثناء أوقية لهذه الكلمات من إبدال الهمز؛ أنه لا يرى الجزم علةً في الاستثناء، بل صرَّح بعلة أخرى، نقل عنه ذلك ابن القراب فقال: «فأما أوقيَّةُ فإنه لا يهمز: {تَسُؤْهُمْ} و {تَسُؤْكُمْ} و {اقْرَأْ} و {إِنْ نَشَأْ} و {وَمَنْ يَشَأْ} ويقول: "إنَّ الأصْلَ الَّذي بَنَى عليه أصحابُ أبي عمرو مذهبه في (الهمز) ليس بأصل صحيح، وذلك أنّهم رَأوا أَحْرُفاً مجزومة يهمزها أبو عمرو؛ فتوهموا أنّ كلّ مجزوم فإنّه (همزةٌ) محقَّقَةٌ؛ وليس الأَمْرُ كذلك، بَلْ أَصْله الصحيح: أنّه يترك (الهمزة) السّاكنة تخفيفاً، فإذَا كان ترك (الهمزة) يزيد الكلمة ثقلاً فإنَّهُ لا يتركها، وكذلك إذَا التبس بِمَعنى آخر، وأما (ونَبِّئْهم) و(أنبِئْهُم) فإنما همزهما للمعنى الذي تقدَّم، وكذلك قوله (نَبِّئْنا) و (نبِّئْ عبادي)، وقوله: (وهيِّئْ لنا) و(يهيِّئْ لكم)، فإن تركَ الهمز فيهما يُوجب اجتماع ياءاتٍ، وبعضها مكسورة، وذلك يثقل على اللسان»[1].

وما انفرد به أوقية من التفريق بين هذه الأفعال المجزومة والمبنية لا عمل عليه، بل العمل على ما اجتمعت عليه الطرق والرواة ومنها الروايتان المشهورتان عن اليزيدي عن أبي عمرو، وهما روايتا الدوري والسوسي، اللتان يُقرأ بهما إلى اليوم من طريقي الشاطبية وطيبة النشر.

قال ابن الجزري: «واعلم أن الأئمة من أهل الأداء أجمعوا عمن روى البدل عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعا ... إلخ»[2]. وبهذا يُعلم أن ما ذُكر عن أوقية عن اليزيدي مخالفٌ لما عليه الإجماع المذكور.

الثاني: ما استثني لأجل البناء، وهي خمس كلمات في أحد عشر موضعاً، جمعها الشاطبي في قوله:

وَهَيِّئْ وَأَنْبِئْهُمْ وَنَبِّئْ بِأَرْبَعٍ وَأَرْجِئْ مَعًا وَاقْرَأْ ثَلَاثًا فَحَصِّلَا

كلمة (هيِّءْ) في موضع واحد: (وَهَيِّئْ لَنَا) [الكهف:10].

وكلمة (أنبئهم) في موضع واحد: (أَنبِئْهُم بِأَسْمَآئِهِمْ) [البقرة:33].

وكلمة (نَبِّئْ) في أربعة مواضع: (نَبِّئْنَا بِتَأْوِيلِهِ) [يوسف:36]، (نَبِّئْ عِبَادِي) [الحِجر:49]، (وَنَبِّئْهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَاهِيم) [الحِجر:51]، (وَنَبِّئْهُمْ أَنَّ الْمَاءَ) [القمر:28].

وكلمة (أرجئ) في موضعين: (قَالُواْ أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ) [الأعراف:111]، (قَالُواْ أَرْجِئْهُ وَأَخَاهُ) [الشعراء:36].

وكلمة (اقرأ) في ثلاثة مواضع: (اقْرَأْ كِتَابَكَ) [الإسراء:14]، (اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ) [العلق:1]، (اقْرَأْ وَرَبُّكَ الأَكْرَم) [العلق:3].

(1) ابن القرَّاب: الشافي في علل القراءات (ص 336، 337).

(2) ابن الجزري: النشر (392/1).

وعلة استثناء ما كان سكونه للبناء أن يقال: حافظ على ما سكونه علامة للبناء فلم يغيّرْه.

وبعض النحاة يعبرون عن سكون البناء في هذه الأفعال بالجزم، ولا يفرقون بين المضارع والأمر، كما تقدم في نص ابن مهران على رواية أوقية، حيث أدخل الفعل (اقرأْ) ضمن الأفعال المضارعة المجزومة، فيؤخذ من ذلك أن علة استثناء ما سكونه علامة للبناء مثل علة استثناء ما سكونه علامة للجزم، ومعلومٌ أن الأمر يُبنى على ما يُجزم به مضارعه، فكلٌ منهما علامةٌ ينبغي المحافظة عليهما.

الثالث: الثِقَل، وهو في كلمة واحدة في موضعين: (وَتُؤْوِي إِلَيْكَ مَن تَشَاء) [الأحزاب:51]، (وَفَصِيلَتِهِ الَّتِي تُؤْوِيهِ) [المعارج:13]. وإليهما أشار الشاطبي بقوله:

وتُؤْوِي وَتُؤْوِيهِ أَخَفُّ بِهَمْزِهِ .....

أي أن إبدالها يؤدي إلى اجتماع واوين، وهو ثقيل، فبقاء الهمز أخفُّ من الإبدال، وأبو عمرو يؤثر التخفيف ما وجد إلى ذلك سبيلاً كما تقدم. واستثنى هذين الموضعين ولم يطرد الاستثناء في كل ما هو مشتق من لفظ الإيواء كما فعل ورشٌ لزوال هذه العلة، فلا ثقل في إبدال نحو (مأواهم) و (فأووا) [1].

الرابع: الاشتباه والخروج من معنى إلى معنى آخر، وهو في كلمة واحدة في موضع واحد: (هُمْ أَحْسَنُ أَثَاثًا وَرِئْيًا) [مريم:74]، فاستثناها أبو عمرو من الإبدال فهمزها؛ لأنه لو أبدل الهمزة ياءً لوجب إدغامها في الياء التي بعدها، فكان يُشبه لفظ الرِيّ وهو الامتلاء بالماء، وإليه أشار الشاطبي بقوله:

..... وَرِئْيًا بِتَرْكِ الْهَمْزِ يُشْبِهُ الامْتِلَا

فالقراءة بهمز (رِئْياً) لا تحتمل إلا معنى واحداً وهو المقصود في الآية وهو من رأيت، وهو رأته العين من حالةٍ حسنةٍ وكسوةٍ ظاهرة، بخلاف الإبدال (رِيًّا) فيحتمل معنيين إما أن يكون بمعنى (رئياً) ولكن على تخفيف الهمز، أو يكون من رَوِيَتْ ألوانهم وجلودهم رِيّاً أي امتلأت وحَسُنت[2]، فلذلك استثناها أبو عمرو لئلا توهم المعنى غير المراد.

الخامس: الخروج من لغة إلى لغة أخرى. وهي كلمة واحدة (مؤصدة) في موضعين: (عَلَيْهِمْ نَارٌ مُّؤْصَدَة) [البلد:20]، (إِنَّهَا عَلَيْهِم مُّؤْصَدَة) [الهُمَزة:8]. استثنى أبو عمرو أيضاً كلمة (مؤصدة) فهمزها؛ لأنها عنده من الفعل آصَدَ، فلو أبدل همزَها لَظُنَّ أنها من الفعل أوصد، وهو لغةٌ أخرى، وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله:

وَمُؤْصَدَةٌ أَوْصَدتُّ يُشْبِهُ، ...

(1) ينظر: أبو شامة: إبراز المعاني (ص 151).
(2) ينظر: الرازي، مختار الصحاح (ص 115).

أي (مؤصدة) إذا أُبدِلَ همزُهُ واواً؛ يُشبه (أوصدتُّ). فلذلك استثناها من الإبدال؛ لتدل على أصل الفعل.

وقد وجَّه ابن زنجلة القراءتين (مؤصدة) و (موصدة) فقال: «فمن همزه جعله مُفْعَلة من آصدتُ الباب أي أطبقتُه مثل آمنت، فاءُ الفعل همزةٌ، تقول آصد يؤصد إيصاداً. ومن ترك الهمز جعله من أوصد يوصد إيصاداً، فاءُ الفعل واوٌ، قال الكسائي أوصدت الباب وآصدته إذا رددته»[1]

فهذه خمسة وثلاثون موضعاً، وزاد بعضهم استثناء كلمة (بارئكم) إذا قُرئ لأبي عمرو بإسكان همزتها، ولم يذكرها الأكثرون؛ لأنه قد اختُلِفَ عن أبي عمرو في ذلك فروي عنه الإسكان، وكذلك الاختلاس والإتمام، ولأن إسكانها عارضٌ للتخفيف فأشبهَ التسكين لأجل الوقف على نحو (قُرِئْ)، فلا داعي لاستثنائه.

وقد أخذ ابن غَلْبُون بإبدال همزته ياءً؛ فأدخله في قاعدة الإبدال حيث قال: ((وكذا أيضاً يترك الهمزة من قوله (بارئكم) في الموضعين من البقرة فيبدلها ياءً ساكنةً؛ لأنه يُسكنها في هذه الرواية تخفيفاً من أجل توالي الحركات، فلذلك تركها كما يترك همزة (وإن أسأتم) [الإسراء:7]، ويبدلها ياءً ساكنةً كما يبدل همزة (الذئب) [يوسف:13] وما أشبهه)) [2].

وإلى ذلك أشار الشاطبي بقوله[3]:

وَبَارِئِكُمْ بِالهَمْزِ حالَ سُكُونِهِ وقال ابْنُ غَلْبُونٍ بِياءٍ تَبَدَّلا

وقال ابن الجزري: ((وانفرد أبو الحسن ابن غلبون ومَن تبعه بإبدال الهمزة من (بارئكم) في حرفي البقرة بإحالة قراءتها بالسكون لأبي عمرو ملحقاً ذلك بالهمز الساكن المبدل، وذلك غير مرضي؛ لأن إسكان هذه الهمزة عارضٌ تخفيفاً فلا يُعتد به. وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لم يعتد به؛ فهذا أولى. وأيضاً فلو اعتد بسكونها وأُجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفاً أصل أبي عمرو، وذلك أنه كان يشتبه بأن يكون من البَرَى وهو التراب، فقد همز (مؤصدة) ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها، فكان الهمز في هذا أولى، وهو الصواب، والله أعلم)) [4].

ووجه استثناء (بارئكم) من الإبدال: أن سكونه تخفيفٌ؛ فكأن الحركة موجودة، وإذا كانوا قد اعتدُّوا بالأصل في المجزوم وله عاملٌ يقتضي سكونه؛ فالاعتداد به حيث لا مقتضي لسكونه أولى[5]، ولأن سكونه عارضٌ للتخفيف من أجل توالي الحركات، وما غُيِّرَ بالسكون مَرَّةً لا يُغَيَّر بالبدل أخرى[1].

(1) ابن زنجلة: حجة القراءات (ص 766).
(2) ابن غلبون، طاهر بن عبد المنعم، التذكرة في القراءات الثمان (139/1).
(3) الشاطبي: متن الشاطبية المسمى حرز الأماني (البيت رقم 221).
(4) ابن الجزري، محمد بن محمد: النشر في القراءات العشر (393/1، 394).
(5) ينظر: السمين الحلبي، العقد النضيد (863/2).

المبحث الثالث: هل استثناء هذه المواضع روايةٌ أو اختيار؟

المقصود بهذا المبحث: هل استثناء هذه المواضع روايةٌ عن أبي عمرو نفسه؟، أو هو اختيارٌ من أهل الأداء من بعده؟

اختار الشاطبي الثاني تبعاً للداني، حيث أشار إليه بقوله:

..... كُلُّهُ تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلَا

يعني: كلُّ ما ذُكِرَ من المستثنى تخيَّرَ استثناءَه علماءُ القراءة والإقراء كابن مجاهد وغيره، فاختاروا تحقيق الهمز في ذلك كله معللين المستثنى بالعلل المذكورة[2].

وصرَّح السخاوي بأن المراد بأهل الأداء في هذا البيت ابنُ مجاهد واستشهد بكلام الداني في التيسير، فقال: «معنى قوله: (تَخَيَّرَهُ أَهْلُ الأَدَاءِ مُعَلَّلَا) هو قولُ أبي عمرو في التيسير: "إن ابن مجاهد كان يختار تحقيق الهمز في ذلك كله من أجل تلك المعاني، وبذلك قرأتُ"»[3].

وتناول الداني هذه المسألة في كتبه الأخرى غير التيسير أيضاً، فقال في مفردة أبي عمرو: ((وكان ابن مجاهد يختار في مذهب أبي عمرو تركَ الهمز الساكنة سواء كانت فاءً أو عيناً أو لاماً، ... واستثنى من ذلك ما سكونه علامةٌ للجزم أو للبناء، أو ما يكون تركُ الهمز فيه يوجب الثِقَل أو الخروجَ من لغةٍ إلى لغةٍ أو الاشتباهَ بما لا يُهمز أصلاً، فكان يهمز ذلك كله للمعاني المذكورة، إذ الهمزُ فيه أخفُّ من تركه)) [4].

وتناولها بشكل أوسع في كتابه الكبير جامع البيان فقال: «وقد كان ابن مجاهد يخصّ بالهمز اختياراً ما كان سكونه علامة للجزم أو للبناء، وما تركُ همزه يوجب الثقل والاشتباه بما لا يُهمز أصلاً، والخروج من لغة من يهمز إلى لغة من لا يهمز، وتركَ همزَ ما عدا ذلك من الساكن. وبتخصيص ذلك كله بالهمز للمعاني الخمسة المذكورة قرأتُ على أبي الفتح وأبي الحسن وغيرهما من طريقه، وهو اختيار أبي طاهر بن أبي هاشم وجميع أصحابه وأصحاب ابن مجاهد وهو اختياري أنا، وبه آخذ»[5]. وسيأتي بقية كلامه فيما بعد.

(1) ينظر: المنتجب الهمذاني، الدرة الفريدة (424/1).
(2) ينظر: القاضي، عبد الفتاح بن عبدالغني، الوافي في شرح الشاطبية (ص 102).
(3) السخاوي: فتح الوصيد (321/2).
(4) الداني: مفردة أبي عمرو البصري (ص 159، 160).
(5) الداني: جامع البيان (570/2).

وتعقب السخاوي كلام الداني في قضية اختيار ابن مجاهد لاستثناء هذه المواضع بأن هذا مذكور في كتب الأئمة عن أبي عمرو نفسه، فقال: «وقد تضمنت كتب الأئمة ابن غَلْبون والطرَسُوسي والنقاش ومكي والمهدوي وغيرهم أن السوسي وغيره روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يترك كل همزة ساكنة في جميع القرآن إلا في خمسة وثلاثين موضعاً، فإنه خالف أصله فيها فهَمَزَها وإن كانت ساكنة»[1]. فهذا يدل على أن الاستثناء مروي عن أبي عمرو نفسه.

وذكر السخاوي أن في هذا الموضع إشكالاً يحتاج إلى بيان، ثم قال: ((أما المواضع المذكورة المستثناة؛ فكل الأئمة الذين ذكرتُهم وغيرهم يذكر ذلك عن أبي عمرو. إلا أن أبا طاهر قال: فخصَّ أبو بكر[2] شيخنا رضي الله عنه من ذلك ما كانت الهمزة فيه ساكنة سكوناً لازماً فترك همزه كله، وهَمَزَ منه ما كان سكونه عارضاً غير لازم، كسكون (أو ننسأها) و (إن يشأ يسكن الريح) و (إن تصبك حسنة تسؤهم) و (هيِّئْ لنا) و (يهيِّئْ لكم) و (نبِّئْهم عن ضيف إبراهيم) و (أنبئهم بأسمائهم)، ثم قال: وكان أبو بكر رضي الله عنه لا يرى ترك الهمزة إذا كانت عَلَماً لمعنى يزول ذلك المعنى بذهابها، وذلك قوله (أثاثاً ورِئْيا) و (إنها عليهم مؤصدة)، ولا يرى ترك الهمز في قوله: (التي تؤويه) و (تؤوي إليك)؛ لأنه حدثنا عن عبدالعزيز بن محمد الهلالي عن أبيه عن محمد بن عمر بن رومي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يهمزه".

فمن هاهنا أخذ صاحب التيسير أن ذلك اختيار ابن مجاهد.

والرواية في (تؤويه) و (تؤوي إليك) تدل على أن ذلك عن أبي عمرو، وقد صرح ابن مجاهد في كتابه بنسبة ذلك إلى أبي عمرو وقال: "فإذا كان سكون الهمزة علامةً للجزم لم يترك همزها مثل (ننسأها) و(تسؤكم) و(هيئ لنا) و (اقرأ كتابك) و (من يشأ يجعله) و(يهيئ لكم) وما أشبه ذلك"

فلم يبقَ سوى (رئيا) و (مؤصدة)، وقد ذَكَرَ عن أبي عمرو همْزَهما في موضعيهما في كتابه، فثبت جميع ذلك عن أبي عمرو بخلاف ما ذكر أبو طاهر. والذي في كتب الأئمة من ذلك صحيح، ولله الحمد)) [3].

وقال أبو عبدالله الفاسي – وكأنه يرد على السخاوي وإن لم يصرح بذلك-: ((وقد وهَّم بعض الناس الحافظَ أبا عمرو[4] في ذلك، فقال إنما حمله على ذلك قول أبي طاهر – يعني عبدالواحد بن عمر بن أبي هاشم-: فخصَّ شيخنا رضي الله عنه – يعني ابن مجاهد- ... إلخ)) ثم قال الفاسي: ((قلتُ: والذي يُحمل عليه كلام الحافظ أبي عمرو وكلام أبي طاهر أن الرواية جاءت عن أبي عمرو بن العلاء بتخفيف الهمز

(1) السخاوي: فتح الوصيد (321/2).
(2) يعني شيخه أبا بكر ابن مجاهد صاحب كتاب السبعة.
(3) السخاوي: فتح الوصيد (323/2، 324).
(4) المقصود الحافظ أبو عمرو الداني مؤلف كتاب التيسير وغيره.

الساكن مطلقاً، وجاءت عنه بتخفيفه مقيَّداً بما عدا المستثنى، فاختار ابن مجاهد القراءة بالرواية الثانية لما تضمنه استثناء الكلم المذكورة من المعاني المشار إليها، فنُسب اختيار الاستثناء إليه حيث اختاره على الوجه الآخر مع روايته ذلك بإسناده عن أبي عمرو. ويدل على ما ذكرته قولُ أبي طاهر في آخر ما حكيتُه عنه ولا يرى [يعني ابن مجاهد] تركَ الهمز في قوله: (التي تؤويه) و (تؤوي إليك)؛ لأنه حدثنا عن عبد العزيز بن محمد الهلالي عن أبيه عن محمد بن عمر عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يهمزه". وهذا نصٌّ منه على روايته لذلك، فكيف يُعتقد أنه اختياره من غير روايته! وكيف يُظن بالحافظ أبي عمرو الجهل بما روى من ذلك مع اطلاعه على كتب القراءة وكثرة روايته لها وقراءته بها!)) [1].

وفي كلام أبي عبد الله الفاسي تحقيقٌ لمعنى الاختيار يمكن أن يحل الإشكال، وهو أن المراد باختيار ابن مجاهد: اختياره إحدى الروايتين عن أبي عمرو وهو رواية التقييد والاستثناء فاختارها على رواية الإطلاق وعدم الاستثناء، والجميع مروي عن أبي عمرو، فاختار أبو عمرو رواية التقييد والاستثناء للعلل المذكورة.

وقرَّرَ هذا المعنى أيضاً الجَعْبَري أيضاً فقال: ((ومعنى اختيار ابن مجاهد أنه قد روي عن أبي عمرو الإطلاق والتقييد، فاختار ابن مجاهد وحُذَّاق الناقلين روايةَ التقييد على الإطلاق، لا أنهم قرؤوه رأياً دون رواية كما تُوهِّمَ)) [2].

وكلام الداني فيه ذكر اختيار ابن مجاهد لاستثناء المواضع المذكورة، ولكن ليس فيه التصريح بنفي روايتها عن أبي عمرو كما صرَّح بذلك ابن الباذش حيث قال في كتابه الإقناع: ((وقد قرأت على أبي القاسم شيخنا -رحمه الله - من طريق ابن برزة، عن الدوري عن اليزيدي بتسهيل ما كان للجزم أو للبناء. فهذا الاستثناء اختيار من ابن مجاهد، حكاه عنه أبو طاهر وأبو سهل وغيرهما، لا أنه مروي عن أبي عمرو، ألا ترى أن الرواية جاءت مطلقة غير مقيدة باستثناء شيء من هذه المواضع مع ما ذكرت من رواية ابن برزة)) [3].

ويجاب عنه بكلام الفاسي والجَعْبَري أن الاستثناء مروي عن أبي عمرو أيضاً، فيكون عن أبي عمرو روايتان وليست واحدة كما قال ابن الباذش.

وصرَّح بثبوت رواية الاستثناء عن أبي عمرو أيضاً المنتجبُ الهمذاني في شرحه للشاطبية: ((وقوله: (كله تخيره) يعني جميع المستثنى في هذا الباب من مذهب أبي عمرو، يعني: اختار ذلك أهل الأداء، ولم يكن

(1) الفاسي، محمد بن حسن: اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (276/1، 277).
(2) الجعبري: كنز المعاني (642/2).
(3) ابن الباذش: الإقناع في القراءات السبع (ص 197).

منصوصاً عنه، وإنما هو اختيارٌ من القراء المتأخرين، كابن مجاهد وغيره من أهل الأداء، وكذا أشار إليه صاحبُ التيسير، وليس ذلك بمتين، وإنما هو مرويٌّ عن أبي عمرو، وذكره ابن غلبون ومكي وغيرهما من العلماء في كتبهم. وقال بعض أهل العلم: هذا اختيارُ ابنِ مجاهد وقياسُه على المروي عن أبي عمرو، والروايات التي قاس عليها هذه المواضع نحو رواية ابن رومي عن اليزيدي أنه همز (تؤوي) و(تؤويه)، ورواية الأصمعي عن أبي عمرو أنه همز (رئْياً) في مريم وقال أبو عمرو للأصمعي حين سأله عنها: الرِيُّ للشارب. وروى عنه أيضاً: (ننسأها) و(يهيِّئْ)، وروى النقاش أنه همز (تسؤْكم) و(هيِّئْ لنا) فجمع ابن مجاهد هذه الروايات وقاس عليها ما أشبهها) [1].

ويؤخذ من كلامه قول ثالث، وهو أن الاستثناء مرويٌّ نَصًّا عن أبي عمرو في بعض المواضع، فقاسَ ابنُ مجاهد ما لم يَرِدْ فيه نَصٌّ على ما ورد فيه نصٌّ.

والقول بأن ابن مجاهد استعمل القياس في بعض المستثنيات من هذا الباب صرَّح به الداني في جامع البيان وجعله من مزايا ابن مجاهد وبراعة فهمه ولطيف حِسِّه ووفور معرفته فقال: ((لأنه رحمه الله بناه على نصٍّ ما اجتمع عليه الرواة عن اليزيدي عن أبي عمرو من أنه همز (أو ننسأها) إذ هو من التأخير، و (أرجئه) إذ هو من أرجأت، و (رئياً) إذ هو من الرُواء، و(مؤصدة) إذ هي من آصدت، وإنه همز (وهيّئْ لنا) و (يهيِّئْ لكم).

وعلى رواية أبي عبد الرحمن وأبي حمدون عن اليزيدي عنه أنه همز (أنبئهم) و (نبئهم).

وعلى رواية عبد العزيز بن محمد الهلالي عن أبيه عن محمد بن عمر بن رومي عن اليزيدي عنه أنه همز (تؤوي إليك) و(التي تؤيه).

فقاس ببراعة فهمه ولطيف حسّه ووفور معرفته على ما ورد النصّ فيه ما جرى مجراه ودخل في معناه، وجعل الهمزة فيه مطّردا))

وقال أبو شامة: ((قيل: إن ابن مجاهد اختار ذلك، ورَوى عن أبي عمرو بعضَه، وقاس الباقي عليه، وقيل: الجميع مروي عن أبي عمرو)) [2].

وقد يُستشكل استعمال القياس في القراءة، وقد صرَّح القراء بأنه لا مدخل للقياس في القراءة، كما قال الشاطبي:

((وما لقياسٍ في القراءة مدخلٌ .....)) [1].

(1) المنتجب الهمذاني: الدرة الفريدة في شرح القصيدة (423/1).

(2) أبو شامة: إبراز المعاني (ص 151).

والجواب عن ذلك أن هذا من باب إلحاق المثال بالمثال تحت قاعدة واحدة، وليس بقياس قاعدة على قاعدة أخرى، علَّق بذلك ملا علي القاري في شرحه للشاطبية عندما نقل كلام أبي شامة المذكور فقال: ((والقياس المذموم في القراءة هو قياس قاعدة على أخرى بينهما مناسبة وملاءمة، لا قياس أمثلة على أمثلة، وإلا لما حُفِظَ علمٌ للقراءة، كما لا يخفى على أرباب الرواية وأصحاب الدراية)) [2].

ولخَّصَ السمين الحلبي في شرحه للشاطبية الأقوال الثلاثة فقال:

((يُروى أن أبا عمرو بن العلاء نص على بعض هذه العلل، وقِيسَ عليها غيرُها.

وقيل: بل نص على جميعها.

وقيل: الذاكر لذلك ابن مجاهد.

وقال الداني عن ابن مجاهد أنه كان يختار تحقيق[3] الهمز في ذلك كله لأجل هذه المعاني.

وقد ذكر جماعة من المصنفين أن أبا عمرو كان يبدل كل همزة ساكنة إلا في خمسة وثلاثين موضعاً فإنه خالف أصله فيها فهمزها، رووا ذلك عن السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو)) [4].

وقال السمين أيضاً: ((وقد حكى صاحب التجريد أن مِن الناس مَن زاد على هذه المستثنيات، ومنهم مَن نقص منها، ومنهم مَن لم يستثنِ شيئاً ألبتةَ)) [5].

وقال في معنى (تخيَّره أهل الأداء): (المعنى: رُوِيَت روايتان، فاختاروا منهما ما ذُكِرَ، لا أنهم اختاروا ذلك من عند أنفسهم من غير أن يرووه عن أحد) [6].

وبعد هذه المقتطفات من نصوص الأئمة والعلماء في هذه المسألة يظهر أن الراجح في هذه المسألة: أن استثناء جميع المواضع المذكورة روايةٌ عن أبي عمرو نفسه، وليست اختياراً مجرداً عن الرواية.

والله تعالى أعلم وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(1) الشاطبي: حرز الأماني (البيت رقم 354).

(2) ملا علي القاري: شرح الشاطبية، تحقيق: عزيزة بنت حسين اليوسف، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود، 1423هـ (ص494).

(3) تصحَّف في المطبوع إلى (تخفيف)، والصواب (تحقيق) لأن الكلام عن المستثنى من تخفيف الهمز، واستثناؤه يكون بتحقيقه لا بتخفيفه.

(4) السمين الحلبي: العقد النضيد في شرح القصيد (859/2).

(5) السمين الحلبي: العقد النضيد في شرح القصيد (862/2).

(6) السمين الحلبي: العقد النضيد في شرح القصيد (862/2، 863).

الخاتمة

الحمد لله أولاً وآخراً، والصلاة والسلام على النبي المصطفى، وعلى آله وصحبه.

وبعد؛ ففي هذه الخاتمة توصل البحث إلى ما يأتي:

1- أن أبا عمرو بن العلاء البصري لم يختر شيئاً من قراءته بمجرد الرأي والاستحسان فقط، بل لا بد أن يكون مما أخذه وتلقاه عن شيوخه، فاختياره لأوجه القراءة يكون من جملة مروياته عن شيوخه.
2- أن إبدال الهمز وتحقيقه قرأ به أبو عمرو على شيوخه، فالإبدال أخذه من شيخه أبي جعفر، والتحقيق أخذه من شيوخه الآخرين كابن كثير وغيره.
3- أن الروايات المقروء بها اليوم عن أبي عمرو هي: روايتا الدوري والسوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو.
4- أن إبدال الهمز الساكن لا يختص برواية السوسي كما في الشاطبية، بل ثبت أيضاً من رواية الدوري بخلافٍ عنه وعن السوسي كما في طيبة النشر.
5- نقل ابن الجزري إجماع أهل الأداء عمن روى إبدال الهمز الساكن عن أبي عمرو على استثناء خمس عشرة كلمة في خمسة وثلاثين موضعا تنحصر في خمس معانٍ، تقدَّم تفصيلها في البحث.
6- ذُكِرَ فيمن استثنى هذه المواضع ثلاثة أقوال: أنه مرويٌّ عن أبي عمرو نفسه، أو أنه اختيارٌ من ابن مجاهد، أو أن ابن مجاهد روى بعضها عن أبي عمرو وقاس عليه الباقي.
7- ثبت أن جميع هذه المواضع رُوي استثناؤها عن أبي عمرو نفسه كما قال السخاوي وغيره.
8- الأنسب في توجيه عبارة (اختيار ابن مجاهد لهذه المستثنيات)، أن يكون معناه: أنه روي عن أبي عمرو روايتان: رواية إطلاق الإبدال بدون استثناء، ورواية التقييد والاستثناء، فاختار ابن مجاهد رواية التقييد والاستثناء للعلل المذكورة.

هذه خلاصة النتائج التي توصل إليها البحث.

وأما التوصيات

- فأوصي بمثل هذا النوع من الدراسات المتعلقة باختيارات القراء العشرة روايةً ودرايةً.
- البحث عن مصادر قراءة أبي عمرو بن العلاء البصري جزئية جزئية.

والله الموفق، وهو الهادي إلى سواء السبيل، والحمد لله أولاً وآخراً.

فهرس المصادر والمراجع

1- ابن الباذش: أحمد بن علي الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، تحقيق: جمال الدين محمد شرف، دار الصحابة للتراث، طنطا، الطبعة الأولى، 2003م.
2- ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: محمد تميم الزعبي، مكتبة الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الرابعة، 1427هـ.
3- ابن الجزري: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد، غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: برجستراسر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 1402هـ.
4- ابن الجزري: محمد بن محمد بن محمد، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي بن محمد الضباع، دار الكتاب العربي.
5- ابن القرَّاب: إسماعيل بن إبراهيم السرَخْسي، الشافي في علل القراءات، تحقيق: إبراهيم بن محمد السلطان، رسالة دكتوراه، قسم القراءات، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، 1436هـ.
6- ابن حجر: أحمد بن علي العسقلاني، تهذيب التهذيب، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة الأولى، 1326هـ.
7- ابن خَلّكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
8- ابن زنجلة: أبو زُرعة عبد الرحمن بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الرابعة، 1404هـ.
9- ابن سِوار: أحمد بن علي البغدادي، المستنير في القراءات العشر، تحقيق: د. عمار أمين الددو - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الطبعة الأولى، 1426هـ.
10- ابن عساكر: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، تاريخ دمشق تاريخ دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل، تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري، دار الفكر، بيروت، 1995م.
11- ابن غَلْبُون: طاهر بن عبد المنعم بن عبيد الله الحلبي، التذكرة في القراءات الثمان، تحقيق: أيمن رشدي سويد، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة، الطبعة الأولى، 1412هـ.
12- ابن مجاهد: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس البغدادي، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة: الثانية، 1400هـ.
13- ابن مهران: أبو بكر أحمد بن الحسين الأصبهاني، المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة، الطبعة الثانية: 1408هـ.

14- أبو البركات الأنباري: عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، الناشر: مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م
15- أبو شامة: عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الدمشقي، إبراز المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، دار الكتب العلمية، بيروت.
16- الأزهري: أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى 2001م.
17- الجَعْبَري: إبراهيم بن عمر بن إبراهيم الخليلي، كنز المعاني في شرح حرز الأماني، تحقيق: فرغلي سيد عرباوي، مكتبة أولاد الشيخ للتراث، الطبعة الأولى، 2011م.
18- الحَمَد، غانم بن قدوري بن حمد، محاضرات في علوم القرآن، دار عمار، عَمَّان، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣ م.
19- الحموي: ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1414هـ/ 1993م.
20- الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد، مفردة أبي عمرو بن العلاء البصري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى، 1432هـ.
21- الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد، التيسير في القراءات السبع، تحقيق: أوتويرتزل، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثالثة: 1406هـ.
22- الداني: أبو عمرو عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع، تحقيق: جماعة من الباحثين في رسائل ماجستير في جامعة أم القرى، الناشر: جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة الأولى، 1428 هـ.
23- الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، معرفة القراء الكبار، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى 1417هـ/ 1997م.
24- الرازي: محمد بن أبي بكر بن عبد القادر، مختار الصحاح، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م.
25- الزجاجي: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة.
26- السخاوي: علي بن محمد بن عبدالصمد، فتح الوصيد في شرح القصيد، تحقيق: مولاي محمد الإدريسي الطاهري، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، 1423هـ/2002م.
27- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف بن محمد، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.

28- السمين الحلبي: أحمد بن يوسف بن محمد، العقد النضيد في شرح القصيد، تحقيق: أيمن رشدي سويد، دار نور المكتبات للنشر والتوزيع، جدة، الطبعة الأولى، 1422هـ/2001م
29- الشاطبي: القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد، متن الشاطبية المسمى حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع، تحقيق محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، الطبعة الثالثة، 1417هـ.
30- الشريف: غدير بنت محمد بن سليم، استثناءات الإمام الكسائي في أبواب أصول الشاطبية جمعاً وتوجيهاً. مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، (2020م)، مجلد 15، عدد 30، ص 10-66.
31- الفاسي: أبو عبد الله محمد بن حسن بن محمد، اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة، تحقيق: عبد الرازق بن علي بن إبراهيم موسى، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الثانية، 1431هـ/2010م.
32- القاضي: عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد، الوافي في شرح الشاطبية في القراءات السبع، مكتبة السوادي للتوزيع، الطبعة الرابعة، 1412هـ/١٩٩٢م.
33- المالكي: أبو علي الحسن بن محمد بن إبراهيم البغدادي، الروضة في القراءات الأحد عشر، تحقيق: مصطفى عدنان محمد سلمان، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، 1424هـ.
34- المُلَّا: علي بن سلطان محمد القاري الهروي، شرح الشاطبية، تحقيق: عزيزة بنت حسين اليوسف، رسالة ماجستير، قسم الثقافة الإسلامية بجامعة الملك سعود بالرياض، 1423هـ.
35- المنتجب الهمذاني: حسين بن أبي العز رشيد الدين، الدرة الفريدة في شرح القصيدة، تحقيق: جمال محمد طلبة السيد، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى، 1433هـ/2012م.
36- النويري: محمد بن محمد بن محمد العَقِيلي، شرح طيبة النشر في القراءات العشر، تحقيق: مجدي محمد سرور سعد باسلوم، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى: 1424هـ.